



ALGONQUIN COLLEGE | Kuwait

كلية الجونكوين الكندية في الكويت

22060220

التسجيل مفتوح للبعثات الداخلية للفصل الدراسي الأول 2021/2020

إدارة وريادة الأعمال
برمجة الكمبيوتر
التسويق
المحاسبة

الدلال والشاهين لتعديل قانون الانتخابات: إلغاء «جريمة مُخلّة بالشرف أو بالأمانة» لعدم وضوح النص

النص الغامض، ومن جانب آخر جاءت المادة الثالثة من القانون لتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية وخصوصاً في عملية الفرز.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: جاء المقترح بقانون معالجة قانون الانتخابات في ظل الأوضاع الخاصة بانتشار وباء فيروس كورونا، كما جاء ليعالج بعض السلبيات في تطبيق القانون من أجل إنجاح العملية الانتخابية، فقد جاء تعديل المادة (2) من القانون بإلغاء العبارة الخاصة بجرائم الشرف والأمانة بسبب عدم وضوح العبارة وغموضها وعدم تماسكها مما أدى إلى حرمان العديد من الأطراف بسبب هذا

في مرحلة زمنية ذات طبيعة خاصة كالأخطار والكوارث وانتشار الأوبئة والأمراض السارية، تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بإجراء الاحتياطات والخطوات اللازمة في العملية الانتخابية بما يكفل تجاوز تلك الأخطار وسلامة الناخبين والمرشحين وكل المشاركين في العملية الانتخابية.



أسامة الشاهين

المادة الرابعة: على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية.



محمد الدلال

عدم الاتفاق. ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة

ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضر، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومنوب مندوبي المرشحين الحاضرين يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة

وفق الإجراءات المتقدمة حتى ختام عملية الانتخاب وتحرر كل لجنة محضراً بذلك يوقع عليه كل من رئيس اللجنة وأعضائها الحاضرين مع اشراك مندوب أو أكثر من مندوبي المرشحين في عملية الفرز، وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني مع تمكن كل الحضور من الاطلاع على ورقة الانتخاب والتصويت، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل وصورة

تقدم النائبان محمد الدلال وأسامة الشاهين بالاقترح بقانون بتعديل أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 بشأن انتخابات مجلس الأمة وجاءت كالتالي:

المادة الأولى: تعدل المادة الثانية بإلغاء العبارة التالية: «أو في جريمة مخلّة بالشرف أو بالأمانة» ثم يتابع النص كما ورد في المادة 2 من القانون.

المادة الثانية: يستبدل نص المادة (36) بالنص الآتي: تقوم اللجان الأصلية والفرعية بإدارة الانتخاب

محمد الدلال: ما إجراءات التزام الشركات بسداد رواتب للعاملين فيها؟

القضية؟ وهل آليات الرقابة زيارة تلك الشركات والمؤسسات وضمان التزامهم بالقانون وسداد مستحقات العاملين لديهم؟

5- ما عدد الشكاوى المرتبطة بالوزارات والجهات الحكومية المتعاقد معها وهناك تأخير من تلك الوزارات والجهات في سداد الالتزامات التعاقدية للشركات والمؤسسات المتعاقد معها وأدى ذلك إلى إخلال تلك المؤسسات والشركات مع العاملين معهم وما صور معالجة أوجه القصور في ذلك؟

الرواتب أو حجز جواز السفر أو عدم منح العاملين مستحقاتهم المالية أو رواتبهم، وهل يوجد خطوات أو إجراءات لمنع تلك التجاوزات؟ مع تزويدي بما يفيد ذلك.

3- ما عدد الشكاوى التي تقدم بها الأفراد أو العاملون في القطاع الخاص ممن لم يتقاضوا مرتباتهم أو مستحقاتهم المالية أو حجزت جوازات سفرهم دون وجه حق منذ عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء ذكر أسماء الشركات والمؤسسات المخالفة للقانون وإجراءات الوزارة وهيئة القوى العاملة تجاه تلك المخالفات.

القانون لهم، وتعد تلك الممارسات مخالفة صريحة للقانون وموائيق حقوق الإنسان وتراجع في سلم الحضارة وحماية حقوق الإنسان في دولة الكويت، ونظراً لخطورة آثار تلك التصرفات، وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1- يرجى تزويدي بالخصوص التشريعية والنظم القانونية والقرارات الصادرة من الوزارة المختصة ومن هيئة القوى العاملة بشأن التزام الشركات والمؤسسات المتعاقدة مع الدولة أو العاملة بالقطاع الخاص بسداد المستحقات والرواتب المالية للعاملين في تلك المؤسسات والشركات في المواعيد القانونية والتي كذلك تشير إلى أهمية منح الامتيازات القانونية الأخرى للعاملين.

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل قال في مقدمته إن إكرام بني آدم واحترام إرادته من أهم واجبات الدولة، ومن تلك الجوانب التي تعد من أهم قضايا حقوق الإنسان تلك المرتبطة بالعمالة وحقوقها التي كفلها الدستور والقانون وبالأخص من العمالة التي تقوم بوظائف هامة في إطار الخدمات التي تقدمها الدولة، وقد أولى المشرع لهيئة القوى العاملة عدداً من الضمانات لاقتضاء العاملين في القطاع الخاص لمستحقاتهم وامتيازاتهم التي كفلها التعاقد معهم لتأدية مهام ووظائف محددة من خلال التعاقدات والمناقصات الحكومية إلا أنه مع الأسف تقوم بعض الشركات والمؤسسات والأفراد بجريمة في حق بعض أفراد العمالة من غير المواطنين عن طريق منع أو تأخير سداد رواتبهم أو مستحقاتهم أو حجز جوازاتهم دون مبرر أو منعهم من اقتضاء الحقوق التي كفلها

نتقدم

بأسمه آيات التهاني إليه مقام

حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

بمناسبة توليه مقاليد الحكم في البلاد

لتكملة مسيرة الخير والعطاء

سائلين الله عز وجل أن يوفقه ويسدد خطاه
ويعينه لما فيه خير الكويت وشعبها الكريم
والأمميين العربية والإسلامية.

أسرة المعوشرجي
ومجموعة شركات المعوشرجي

